

أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2002-2017)

***The importance of Public-Private Partnership in promoting Algeria's economic
(development during the period (2002-2017)***

زيان بروجعة علي /مخبر اقتصاديات شمال إفريقيا، أستاذ محاضر قسم ب، ziane_berroudja@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/01/23

تاريخ القبول: 2020/01/02

تاريخ الإرسال: 2019/09/30

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور وأهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في تعزيز وتفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها في الآونة الأخيرة وتراجع عائداتها من المحروقات، مما أثر على البرامج التنموية المخططة بسبب غياب التمويل وسياسة ترشيد النفقات العمومية المتبعة من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية. وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر من حيث المشاريع المستحدثة ضعيفة وعددها قليل مقارنة بما هو موجود عالمياً ومروور 20 سنة على فتح المجال في أمام القطاع الخاص للمساهمة في رأس مال المؤسسات العمومية الاقتصادية. ويرجع هذا الأداء الضعيف إلى غياب الإطار التنظيمي والتشريعي المنظم لهذا النوع من الشراكة بالإضافة إلى عدم وجود بيئة أعمال مناسبة لتحفيز وتشجيع القطاع الخاص لمشاركة القطاع الخاص وتعزيز التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، الشراكة بين القطاع العام والخاص، عقود الشراكة، التنمية الاقتصادية.

تصنيف JEL: O10، L33، L32، H54.

Abstract

This study aims to shedding light on the role and importance of the partnership between the public and private sector in enhancing and activating the economic development in Algeria, especially in light of the recent economic challenges and the declining revenues from hydrocarbons sector, which affected the planned development programs due to the lack of funding and the policy of public expenditure's rationalization in order to get out of the current economic crisis.

The study has shown that the partnership between the public and private sector in Algeria in terms of new projects is weak and few in comparison of the global statistics, with taking into consideration the passage of 20 years to open the way in front of the private sector to contribute to the capital of public economic organizations.

Key words: Partnership, Public-private partnership, partnership contracts, economic development.

Jel Classification Codes : O10, L33, L32, H54.

المؤلف المرسل: زيان بروجعة علي، الإيميل: ziane_berroudja@yahoo.fr

- توطئة (مقدمة):

تعد الشراكة بين القطاع العام والخاص من أفضل البدائل الإستراتيجية المتاحة أمام الجزائر لتوفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بالخدمات العمومية والبنية التحتية وتخفيض النفقات المترتبة على عاتق الدولة من أجل إستكمال مخططاتها التنموية. فهذا الخيار قاد العديد من الدول النامية في العالم إلى تسريع وتيرة التنمية خاصة في الصين واندونيسيا والهند والبرازيل والمكسيك وكانت بمثابة تجارب ناجحة لخلق شراكات بين القطاع العام والخاص والرفع من كفاءة الخدمات العمومية المقدمة.

وتعتبر الجزائر عملياً حديثة في تبني أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولم يكن للقطاع الخاص فرصة لمشاركة القطاع العام إلا بعد صدور الأمر 95-22 في منتصف التسعينات من القرن العشرين المتعلق بمخصصة المؤسسات العمومية وإستجابة لضغوط صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي والذي فرض على السلطات الجزائرية ضرورة خوصصة المؤسسات العمومية بناءً على الأمر السابق. ومنذ تلك الفترة؛ بدأ القطاع الخاص يأخذ دوراً محورياً في سياسات التنمية الاقتصادية بالجزائر ومساهماً فعالاً في العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية التي إنعكست إيجابياً على كفاءتها بالرغم من تسريح العديد من العمال وإفلاس بعضها. على ضوء التمهيد والطرح السابق، تتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة في:

إشكالية الدراسة:

ما مدى أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في تعزيز وتفعيل

التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

وينطوي على الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما علاقة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالتنمية الاقتصادية؟
- هل حققت الشراكة بين القطاع العام والخاص أهداف التنمية الاقتصادية في العالم؟
- هل ترقى الشراكة بين القطاع العام والخاص بالجزائر إلى الأداء العالمي في تعزيز التنمية الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية للدراسة نضع الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة بين التنمية الاقتصادية والشراكة بين القطاع العام والخاص بتوفير التمويل للمشاريع الاقتصادية.
- الفرضية الثانية: حققت الشراكة بين القطاع العام والخاص أهداف التنمية الاقتصادية في العالم وخاصة الاقتصاديات النامية والمتخلفة.
- الفرضية الثالثة: الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر لا ترقى إلى الأداء العالمي نظراً لتأخر تطبيقها وضعف كفاءة القطاع الخاص.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى:

- تبيان العلاقة بين التنمية الاقتصادية والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تحليل مؤشرات الشراكة بين القطاع العام والخاص في مختلف الأقاليم الجغرافية بالعالم.
- إبراز أهم التحديات والمعوقات التي تواجه الشراكة بين القطاعين في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تبيان نقاط القوة والضعف في منظومة الشراكة بين القطاع العام والخاص بالجزائر وإقتراح مجموعة من التوصيات لتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية.

منهج الدراسة:

وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار الفرضيات الموضوعية إعتدنا على منهجين هما:

- **المنهج الاستنباطي:** ومن أدواته الوصف والتحليل، بحيث قمنا بوصف وتحليل المعلومات والبيانات المجمعة عن الموضوع قصد تحديد النتائج والوصول إلى الأهداف الموضوعية.
- **المنهج الاستقرائي:** من خلال إستقراء ومعرفة أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في العالم والجزائر ومقارنتها مع بعض الأقاليم الجغرافية، كما تضمنت الدراسة دراسة حالة الجزائر وهي من أدوات المنهج الاستقرائي.

الدراسات السابقة:

- **دراسة (قورين حاج قويدر، زواتنية عبد القادر، 2018):** تمحورت هذه الدراسة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة مع دراسة التجربة الكندية أنموذجا. وحاول الباحثين من خلال هذا البحث تحليل أبعاد مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى تقييم التجربة الكندية الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة باستعمال معايير القيمة المضافة للقطاع الخاص والمنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لهذه الشراكة. وقد توصلت الدراسة إلى أن عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص لديها العديد من الأشكال وتختلف أهميتها من نوع إلى آخر. كما توصلت الدراسة إلى أن التجربة الكندية من النماذج الفعالة في مجال الشراكة وقد حققت العديد من المزايا خاصة في مجال الطاقة وتجربتها في مدافن النفايات بمدينة فانكوفر.
- **دراسة (بن موفق زروق، قادري محمد الطاهر، 2018):** جاءت هذه الدراسة تحت عنوان تفعيل إستراتيجية الشراكة بين القطاع العام والخاص كخيار لتحفيز التنوع الاقتصادي على ضوء بعض التجارب الدولية. وتهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل البنية التحتية وتخفيف العبء المالي على الدولة وأيضا دراسة تجارب الدول النامية (التجربة التركية والتونسية) والمتقدمة (التجربة البريطانية والفرنسية) في مجال الشراكة بين القطاعين والاستفادة منها. وقد توصلت الدراسة إلى أن مشاركة الاستثمار الخاص في تمويل وإقامة مشروعات البنية التحتية بكافة أنواعها يحقق كفاءة أكبر وتكلفة أقل وينهض بالتنمية الاجتماعية والمشروعات الوطنية بما يساعد في رفع مستوى المعيشية وتحقيق معدلات التنمية المنشودة.

- دراسة (سعود وسيلة، فرحات عباس، 2018): شملت هذه الدراسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا. وهدف الباحثين من هذه الدراسة إلى إبراز إحدى التجارب الرائدة عالميا في تقوية وتعزيز بنيتها التحتية من خلال الاعتماد على نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهي التجربة التركية. وقد خلصت الدراسة إلى أن التجربة التركية في مجال البنى التحتية من أنجح التجارب العالمية بحيث تمكنت من إقامة مشاريع عملاقة في قطاع النقل والصحة وغيرها سواء من قبل شركات محلية تركية أو شركات أجنبية.
- دراسة (بلغنو سمية، 2018): وقد تطرقت الدراسة إلى دور الشراكة العمومية الخاصة في استثمارات البنية التحتية في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر. وتهدف هذه الدراسة إلى تبيان ملامح مناخ الاستثمار في الجزائر في الوقت الراهن حسبما ورد في أهم التقارير الدولية وأيضاً التعرف على أهم الجهود المبذولة في الجزائر من أجل ترقية مناخ الاستثمار من خلال عقود الشراكة العمومية الخاصة في مجال البنية التحتية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن معظم الدول العربية بذلت جهوداً كبيرة في السنوات الأخيرة لتحسين مناخها الاستثماري من خلال خلق جميع الظروف والشروط لجذب الاستثمار من خلال الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية ومن بينها الجزائر.

1- الإطار النظري للشراكة بين القطاع العام والخاص (PPPs)

تعود بدايات مصطلح الشراكة بين القطاع العام والخاص إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان يهدف في البداية إلى التمويل المشترك للبرامج التعليمية ثم تحول في فترة الخمسينيات من القرن الماضي إلى تمويل المرافق، وفي مرحلة الستينيات تم استخدام مصطلح الشراكة أو المشاركة بين القطاع العام والخاص على نطاق أوسع من أجل التحديد الحضري (Yescombe, 2007, p. 02). ومع بداية التسعينيات إتجهت بعض الدول إلى توسيع نطاق التعاون بين القطاعين من خلال إبرام عقود طويلة الأجل تقوم على تحميل القطاع الخاص مسؤولية توفير التمويل اللازم لإنشاء وتشغيل وتقديم الخدمات العامة، وكانت من أولى الدول التي إتخذت بهذا النمط من المشاركة بريطانيا وأستراليا ثم تبعتها العديد من الدول الأخرى مع مطلع العقد الأول من القرن الواحد والعشرين (إسماعيل و شكري، 2014، صفحة 257).

ولقد تم استعمال كلمة شراكة كثيراً من قبل الباحثين من دون إعطائها مفهوماً دقيقاً، فقد عرفها (B.Ponson) على أنها "تمثل في كل أشكال التعاون ما بين المؤسسات أو المنظمات، وتهدف إلى تقوية فاعلية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها" (العامري و كاضم، 2018، صفحة 332). كما تعرف أيضاً على أنها "عقد أو إتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري" (حسين و فهد، 2018، صفحة 19). ومن هذه المفاهيم يمكن القول أن الشراكة تقوم على إتفاق بين طرفين على الأقل وبغرض التعاون وتحقيق أهداف مشتركة.

وعلى عكس بالنسبة للتعريف للشراكة بين القطاع العام والخاص؛ يكاد يجمع الباحثين على مفهوم واحد ولا يوجد إختلافاً كبيراً، وأيضاً بالنسبة للمؤسسات والمنظمات الدولية التي حاولت في العديد من الدراسات صياغة

مضمون يحدد مختلف معالم وأبعاد هذا النوع من الشراكة. وفيما يلي نورد أهم التعاريف للشراكة بين القطاع العام والخاص:

- يعرفها المجلس الوطني للشراكات بين القطاع العام والخاص (NCPPP) الأمريكي على أنها "إتفاق تعاقدى بين وكالة عامة (إتحادية، حكومية، أو محلية) وكيان من القطاع الخاص، حيث من خلال هذا الاتفاق يتم تقاسم المهارات والأصول لكل قطاع (عام وخاص) في تقديم خدمة أو مرفق لإستخدام الجمهور العام بالإضافة إلى تقاسم الموارد ومشاركة كل طرف في المخاطر والعائدات المحتملة في تقديم الخدمة أو المرفق" (Cheong & Macdonald, 2014, p. 15).

- يعرف صندوق النقد الدولي (IMF) الشراكة بين القطاع العام والخاص على أنها " تلك الترتيبات التي يقوم فيها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات البنية التحتية والتي كانت تقدمها الحكومة تقليديا. وتشارك هذه الشراكات في مجموعة واسعة من مشاريع الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية" (IMF, 2004, p. 04).

- تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها "ترتيبات يوفر بموجبها القطاع الخاص خدمات أو مشاريع تعنى بالبنية التحتية لطالما قدمها القطاع العام، مثل المستشفيات والمدارس والسجون والطرق والجسور والأنفاق والسكك الحديدية ومحطات المياه والصرف الصحي" (داوود، 2017، صفحة 08).

وبناءً على المفاهيم السابقة؛ نصل إلى التعريف الإجرائي للدراسة والذي يعرف الشراكة بين القطاع العام والخاص على أنها " عقد أو إتفاق مبرم بين القطاع العام وهيئة تابعة للقطاع الخاص تلزم بموجبه بتقديم خدمات أو مشاريع تتعلق بالبنية التحتية للجمهور العام، والتي كانت تقدمها الحكومة بالإضافة إلى المشاركة في تقاسم الموارد والمخاطر والعائدات المحتملة في تقديم هذه الخدمات".

1-1- أساليب الشراكة بين القطاع العام والخاص:

تتنوع أساليب الشراكة مع القطاع الخاص ودرجة مساهمته ومسؤولياته فيها طبقا لكل أسلوب، حيث تندرج تلك الأساليب بدءاً بعقود الخدمات التي تقوم الدولة فيها بتحمل المسؤولية الكاملة في التمويل والمخاطر واستثمارات التنفيذ، وانتهاءً بالخصخصة الكاملة أو البيع والتي يقوم القطاع الخاص فيها بتحمل كافة مسؤوليات البناء والتشغيل والإدارة بكاملها، بالإضافة إلى الملكية المطلقة له لأصول المشروع (حكومة دبي، 2010، صفحة 10). وتتخذ المشاركة عدة أنواع وأشكال وهي (دراجي، 2014، الصفحات 313-314):

- **عقود الخدمة:** وهي عقود تبرم بين جهة من القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص لتقديم خدمة أو خدمات تحدد في الإتفاق مقابل عوائد من القطاع العام على أن يحتفظ هذا الأخير بمسؤوليته الكاملة في تشغيل وتسيير المرفق.

- **عقود الإدارة:** هي إتفاق تتعاقد من خلاله هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة تضمن إسناد تسيير وإدارة مؤسسة عمومية إلى قطاع خاص لفترة محددة مع حق إحتفاظ الدولة بملكيته العامة، على أن تبقى مسؤولية نفقات تمويل ونفقات تشغيل والإستثمار والصيانة على عاتق المؤسسة العمومية.

- عقود الإيجار: هي عقود يتم بموجبها تأجير المؤسسات الخاصة لبعض المؤسسات العامة وتجهيزها لتولي تشغيلها وتسييرها وتحصيل الرسوم، ويقوم المستأجر (القطاع الخاص) بشراء الحق في الإيرادات مع تحميله المخاطر التجارية التي قد تنجر عن عدم تحصيل إيرادات المؤسسة لأي سبب من الأسباب.
 - عقود الإمتياز: بموجب هذا العقد تمنح الحكومة أو القطاع العام حق التشغيل والتسيير والاستثمار في نفس الوقت إلى القطاع الخاص لمدة محددة، مع احتفاظها بملكية أصل المرفق الممنوح، ويتحمل الطرف المستفيد مخاطر التسيير.
 - البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT): يقوم الشريك من القطاع الخاص ببناء مرفق عام حسب المواصفات المتفق عليها، ومن ثم تقديم الخدمة لمدة زمنية محددة بموجب عقد مع الجهة الحكومية المعنية، وعند انتهاء هذه المدة يقوم الشريك من القطاع الخاص بتحويل هذا المرفق إلى الجهة الحكومية (حموري، 2014، صفحة 09).
 - البيع (الخصخصة): تتم الخصخصة من خلال: البيع المباشر أو من خلال بيع الأسهم في الأسواق المالية أو البيع للعاملين في الإدارة. وفي كل الأحوال يكون هذا الأسلوب لمشروعات قائمة بالفعل، ويتحمل القطاع الخاص مخاطر التمويل والإدارة والتشغيل والصيانة وغيرها من المخاطر بالإضافة إلى ذلك فإن أصول المشروع لا تعود للدولة بعد ذلك (إسماعيل و شكري، 2014، صفحة 254).
- وتغطي عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص أشكالاً مختلفة يتم تصنيفها وفقاً لمختلف الأدوار الخمسة النموذجية (التصميم، البناء، التشغيل، الصيانة والتمويل)، حيث يتراوح دور القطاعين في تقديم السلع والخدمات العامة بين التنفيذ الكامل من جانب الحكومة والخصخصة (Cheong & Macdonald, 2014, p. 18). كما تقوم الحكومة بنقل جميع المسؤوليات والمخاطر والمكافآت المتعلقة بتقديم الخدمات إلى القطاع الخاص، وفي ضوء هذا، يمكن تصنيف الشراكات بين القطاع العام والخاص على أساس مدى مشاركة كل قطاع ودرجة توزيع المخاطر (United Nations, 2008, p. 03).

1-2- دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في التنمية الاقتصادية:

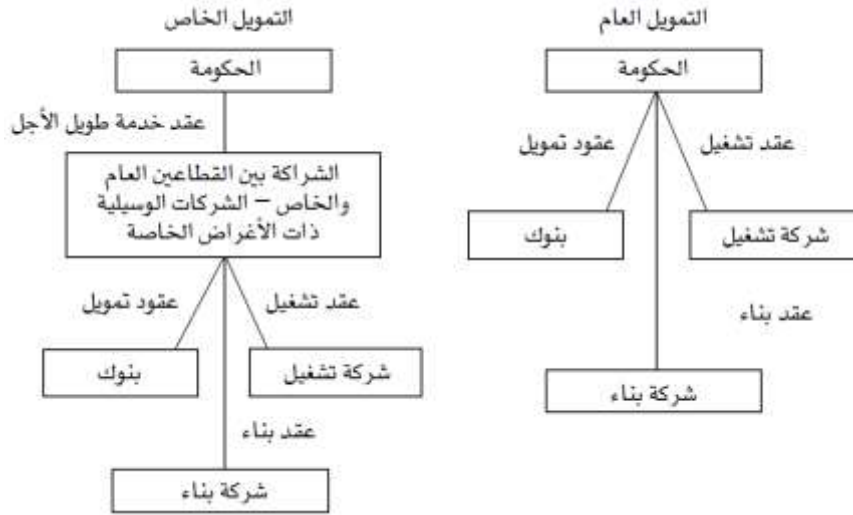
هناك إتجاه عام على المستوى الدولي على تبني المفهوم الموسع للتنمية الذي قدمه (سن) بالنظر للتنمية "كعملية لتوسيع حريات البشر"، حيث ينصب الاهتمام على توسيع "قدرة" الناس لحيوا حياة يثمنونها، أو يرغبون في تحقيقها، أو حياة لديهم من الأسباب ما يدعوهم لتثمينها، ولمفهوم "القدرة" دوراً محورياً في التحليل كبديل لمفهوم الدخل في تعريف رفاه الناس، وفي ما يسعون إلى تحقيقه، وفي تقييم الأداء التنموي عموماً (علي، 2008، صفحة 05).

وتهدف الشراكة بين القطاع العام والخاص إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تقوية البنية التحتية وعصرنة المرافق العامة وتطبيق مبدأ المرفق العالمي، فقد أظهرت الدراسات أن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي وتطور البنية الأساسية، وأن كل نقص في هذه الأخيرة يعيق التنمية الاقتصادية. ومن جانب آخر، تساعد البنية الأساسية على خلق فرص العمل، تشجيعاً للاستثمارات المحلية والأجنبية، والزيادة في الإنتاجية وتطوير الوظائف الاجتماعية للدولة (حمادونة، 2017، صفحة 51).

وقد إتجهت الحكومات إلى توظيف عقود الشراكة ما بين القطاع العام والخاص نتيجة عدم إمكانية الاعتماد على الإنفاق الحكومي (التمويل) وحده في إقامة العديد من مشروعات الخدمات والمرافق الأساسية من جهة، وبغية

إشراك القطاع الخاص وتعزيز دوره ومساهمته في الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية (دراجي، 2014، صفحة 312). والشكل الموالي يوضح طرق تمويل مشاريع البنية التحتية.

شكل رقم (01) : مقارنة بين التمويل العام والتمويل الخاص.



المصدر: (أكيتوبي، هينغ، و شوارتز، 2007، صفحة 09)

وقد تزايد عدد البلدان التي اعتمدت مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتشجيع القطاع الخاص على توفير أصول البنية التحتية والخدمات القائمة على أساسها. وتشير تجارب البلدان المتخلفة إلى أن مشاريع البنية التحتية الاقتصادية (كالنقل) هي المرشحة في العادة للشراكة بين القطاعين العام والخاص أكثر من مشاريع البنية التحتية الاجتماعية (كالرعاية الصحية والتعليم)، وذلك لثلاثة أسباب رئيسية هي (أكيتوبي، هينغ، و شوارتز، 2007، صفحة 08):

- أن المشاريع التي تتمتع بالسلامة المالية وتعالج إختناقات واضحة في مسار البنية التحتية مثل مشاريع الطرق والسكك الحديدية والموانئ والطاقة هي على الأرجح المشاريع ذات معدلات العائد المرتفعة وبالتالي تتمتع بالجاذبية للقطاع الخاص.
- أن رسوم الاستخدام غالباً ما تكون مجدية ومحفزة أكثر في مشاريع البنية التحتية الاقتصادية.
- إن مشاريع البنية التحتية الاقتصادية عادة ما تحظى بأسواق أكثر تطوراً تجمع بين التشييد وتوفير الخدمات ذات الصلة (مثل بناء وتشغيل وصيانة طريق برسوم مرور).

كما أن تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق الشراكة بين القطاع العام والخاص يكلف أكثر مما لو تم شراء المشروع القطاع العام وتمويله بالإقتراض من القطاع العام، فعادة ما تكون تكلفة رأس المال (معدل الفائدة) في الشراكة أعلى بنسبة تتراوح بين 2-3% سنوياً من التمويل المقدم من القطاع العام. والإقتراض من القطاع العام أرخص لأن المقرضين للحكومة لا يأخذون أي مخاطر كبيرة مع أموالهم، في حين أن المقرضين لمشاريع الشراكة يتحملون مخاطرة أكبر (Yescombe, 2007, p. 18).

وفي الأخير؛ تبين لنا أن للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص أهمية كبيرة في تفعيل التنمية الاقتصادية من خلال توفير البنية التحتية اللازمة والمساعدة على تأدية القطاعات الاقتصادية نشاطها، مما يعكس إيجابياً على مستوى النمو الاقتصادي وأيضاً كفاءة الاقتصاد الوطني. فمعظم المشاريع المتعلقة بالبنية الأساسية هي إحدى متطلبات التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية والمتخلفة التي تعاني من نقص التمويل وضعف الإنفاق الحكومي مما يجعل من الشراكة بين القطاع العام والخاص حلاً لهذه الإشكالية مع تبادل المنافع وتحسين جودة الخدمات العمومية.

II- واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص في العالم:

تتم العديد من المنظمات الدولية خاصة مجموعة البنك الدولي بدراسة أهمية وأثر الشراكة بين القطاع العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية بالدول النامية والمتخلفة، والتي تعاني من ضعف في البنية التحتية ومتطلبات تقديم الخدمات العمومية.

II-1- الشراكة (PPI) حسب الأقاليم الجغرافية:

تشير قاعدة بيانات البنك الدولي إلى أن حجم مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية (PPI) قد حقق إنتعاشاً بالأسواق الناشئة والإقتصاديات النامية (EMDEs) في سنة 2017، حيث بلغت 93,3 مليار دولار ممثلة في 304 مشروعاً و37 مشروعاً إضافياً عن عام 2016. كما تشير الإحصائيات أيضاً إلى أن نسبة مساهمة هذه المشاريع في إجمالي الناتج المحلي قدر إرتفعت من 0,25% في 2016 إلى 0,34% في 2017 (The World Bank, 2018, pp. 01-04). والجدول التالي يوضح توزيع التزامات القطاع الخاص حسب الأقاليم الجغرافية.

جدول رقم (01) : مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية حسب التصنيف الجغرافي (2017)

2017-2002				2017				الإقليم الجغرافي (مليون دولار)
%	القيمة	%	العدد	%	القيمة	%	العدد	
3,2	42125	3,1	152	6,3	5907	11,0	33	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
34,1	448984	25,5	1231	20,8	19374	21,3	64	أمريكا اللاتينية والكاريبي
17,9	235849	10,6	512	5,6	5236	7,3	22	أوروبا وآسيا الوسطى
20,0	262600	32,2	1552	52,5	49005	35,5	107	شرق آسيا والباسفيك
4,6	59904	6,5	314	2,2	2069	6,3	19	جنوب صحراء إفريقيا
20,2	165363	22,1	1065	12,5	11696	18,6	56	جنوب آسيا
100	1314825	100	4826	100	93287	100	301	المجموع

Source: (The World Bank, 2002-2017)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن منطقة شرق آسيا والباسفيك تحصلت على أكبر حصة سوقية من التزامات القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية لسنة 2017، حيث تقدر حصة هذا الإقليم أكثر من نصف الحصة الإجمالية ونسبة 52,5% وما يعادل 49 مليار دولار، وتعتبر هذه المرتبة الأحسن في تاريخ هذا الإقليم بعدما كانت تسيطر عليه دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. ويرجع هذا الأداء الجيد إلى حجم الاستثمارات الكبيرة بقيادة الصين الأولى في

العالم بـ 17,5 مليار دولار والتي تمثل 19% من الالتزامات العالمية للاستثمار وبـ 73 مشروعاً، ثم تليها أندونيسيا بمقدار 15,4 مليار دولار وبـ 11 مشروعاً.

على الرغم من أن أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي ثاني أعلى مستوى في الاستثمار بـ 19 مليار دولار وبـ 64 مشروعاً إلا أنها سجلت إنخفاضاً بمقدار النصف تقريباً عن سنة 2016 بـ 114 مشروعاً وأدى مستوى تحققة في العشر السنوات الماضية بعدما كانت تحتل دائماً المرتبة الأولى والواضح جلياً في الإحصائيات التراكمية للاستثمارات من سنة (2002-2017) والتي تمثل فيها المنطقة أعلى نسبة بـ 34,1%. وتعتبر كل من المكسيك بـ 8,6 مليار دولار (20 مشروعاً) والبرازيل بـ 7,3 مليار دولار (24 مشروعاً) أفضل دولتين في المنطقة من حيث المساهمة وأيضاً من ضمن الخمس الوجهات الأولى المفضلة في العالم رغم أن هذه الأخيرة كانت سبباً في تراجع أداء المنطقة ككل بعدما تراجعت في عدد المشاريع التي بلغت 68 مشروعاً في 2016.

وحسب بيانات البنك الدولي عن مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية، قد سجل 52 بلداً في 2017 حضورهم في التزامات المشاريع وبزيادة 11 دولة عن متوسط الخمس سنوات الماضية الذي بلغ 41 دولة، كما إستأثرت الخمس وجهات الأولى عالمياً (الصين، اندونيسيا، المكسيك، البرازيل، باكستان) على 58% من المجموع العالمي. أما عربياً، فقد سجلت مصر حضوراً متميزاً في حجم الالتزامات البالغ عددها 25 مشروعاً وبمقدار 2,9 مليار دولار، ويرجع هذا إلى السياسات الجديدة التي تبنتها مصر لتشجيع الاستثمار (The World Bank, 2018, pp. 07-09).

II-2- الشراكة (PPI) حسب القطاع:

يشارك القطاع الخاص في العديد من القطاعات لتعزيز البنية التحتية والمبوبة على أربعة محاور أساسية، المحور الأول؛ المتعلق بالبنية التحتية للنقل من مطارات وموانئ وطرق وسكك حديدية، أما المحور الثاني؛ فيشمل الطاقة من خلال توليد الكهرباء وباستعمال الرياح أو الطاقة الشمسية والنفايات والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الكهرومائية أو نقل الغاز وتوزيعه ماعدا إستخراج النفط والغاز، أما المحور الثالث؛ فيهتم بالهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل كابلات الألياف البصرية والأبراج الهاتف النقال، أما آخر محور؛ فيشمل معالجة المياه ومياه الصرف الصحي. والجدول الموالي يوضح عدد وقيمة استثمارات القطاع الخاص في المحاور السابقة الذكر.

جدول رقم (02) : مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية حسب القطاع (2017).

2017-2002				2017				القطاع (مليون دولار)
%	القيمة	%	العدد	%	القيمة	%	العدد	
36,8	483583	23,1	1115	39,1	36449	21,3	64	النقل
57,0	749827	59,1	2853	55,7	51918	67,1	202	الطاقة
2,6	34663	2,3	109	3,2	3008	1,7	5	الاتصالات (ITC)
3,6	46746	15,5	748	2,0	1911	10,0	30	المياه والمحاري
100	1314819	100	4825	100	93286	100	301	المجموع

Source: (The World Bank, 2002-2017).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قطاع الطاقة إستأثر أكبر عدد من المشاريع حيث بلغت 202 مشروعاً بقيمة 51,9 مليار دولار وما يمثل 55,7% من إجمالي حجم الإستثمار في العالم، بينما أنه 197 مشروعاً من مشاريع الطاقة تتعلق بمشاريع توليد الكهرباء بالطاقة المتجددة والباقي بالمصادر التقليدية مثل الفحم والغاز الطبيعي ومن بينها مشاريع الفحم الأربعة الاندونيسية التي وصلت تكلفتها 7,1 مليار دولار (The World Bank, 2018, pp. 11-12).

كما تعتبر المشاريع المصرية (24 مشروع) لتوليد الكهرباء بالطاقة المتجددة بمحافظة أسوان من أهم إنجازات قطاع الطاقة في 2017، وبقدرة إنتاج تعادل 90% من إنتاج السد العالي وتوفر 6 آلاف فرصة عمل دائمة، كما تم اختيار 40 شركة (10 عالمية وعربية، و30 مصرية) متخصصة في الطاقة لإنجاز المشروع وتكلفة تقدر بـ 1,5 مليار دولار مع عقد شراكة لمدة 25 عاماً ونظام الشراكة البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) (سعودي، 2018).

كما نلاحظ من الجدول أن قطاع النقل يأتي في المرتبة الثانية من حيث مشاركة القطاع الخاص بـ 64 مشروعاً وبقيمة مالية تقدر بـ 36 مليار دولار، حيث تتوزع على 39 طريقاً و 5 مطارات و 13 ميناء و 7 للسكك الحديدية. وقد حققت مشاريع السكك الحديدية العالية السرعة أداءً متميزاً في قطاع النقل، حيث ساهم مشروع الصين الضخم بـ 6,8 مليار دولار، ومشروع اندونيسيا بـ 6 مليار دولار، بينما مشروع القطار الكهربائي في تايلندا بـ 3,1 مليار دولار.

أما عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ITC)، تعتبر جاذبيته للإستثمارات ضعيفة جداً مقارنة بالقطاعات السابقة، حيث بلغت نسبته 2,6% خلال الفترة (2002-2017)، وبـ 05 مشاريع جديدة في 2017، إثنان منها متعلقة بالبنية التحتية والبقية لتركيب كابلات الألياف الضوئية بتكلفة إجمالية تقدر 3 مليار دولار. أما مشاريع المياه والمجاري، تعد الأضعف بـ 30 مشروعاً وبحجم مالي بلغ 1,9 مليار دولار، حيث تحوز الصين على أربعة أخماس المشاريع ومعظمها مشاريع التأسيس (green-field) (The World Bank, 2018, p. 13).

III. - دور الشراكة (PPP) في التنمية الاقتصادية بالجزائر:

عرفت الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر تطوراً ملحوظاً مع بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين، حيث أن التحول في النظام الاقتصادي من النظام الاشتراكي إلى النظام الحر الذي رافق هذه الفترة وخصوصية المؤسسات الاقتصادية العمومية كانت أولى الخطوات لفتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في التنمية الاقتصادية. وقد عرفت الجزائر نهاية الثمانيات أزمة اقتصادية حادة بسبب ارتفاع حجم المديونية الخارجية وانخفاض أسعار البترول وعجز الميزانية العمومية على تغطية نفقاتها كلة عجل في وضع قوانين تفسح المجال للقطاع الخاص بتملك مؤسسات عمومية وخصوصتها.

ويعتبر القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 بمثابة القانون التأسيسي لبداية الخوصصة في الجزائر، فقد أعطي هذا القانون الاستقلالية للمؤسسات العمومية بإعتبارها حسب المادة 5 منه شركات مساهمة أو شركات محدودة المسؤولية وإلغاء وصاية الدولة عليها وخضوعها لقواعد القانون التجاري. أما الإعلان الرسمي عن الخوصصة في الجزائر فقد تأجل إلى غاية 26 أوت من سنة 1995 بصور الأمر رقم 95-22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية والذي كان ضمن شروط برنامج التعديل الهيكلي بالإضافة

إلى مطالب أخرى وافقت عليها الجزائر استجابة لشروط صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قروض مالية في أبريل من سنة 1994 ونصت عليها المادة 24 و 25 من قانون المالية التكميلي في نفس السنة.

وبموجب المادة رقم 02 من الأمر رقم 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصتها الصادر في 20 أوت عام 2001 أن للقطاع الخاص الحق في امتلاك رأس مال في أي مؤسسة اقتصادية عمومية ويخضع إنشائها وتنظيمها وتسييرها حسب المادة الخامسة من نفس الأمر للأشكال التي تخضع لها شركات رؤوس الأموال المنصوص عليها في القانون التجاري. وقد فتح الأمر 01-04 المجال أما القطاع الخاص للمشاركة حسب المادة 15 منه في المؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة لمجموع قطاعات النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى إمكانية التنازل عنها وقابلية التصرف فيها طبقاً لقواعد القانون العام وحكام هذا الأمر حسب ما جاء في المادة 04 منه.

ومع مرور تقريباً أكثر من 20 سنة على صدور أول قانون تنظيمي في الجزائر يفتح المجال لمشاركة القطاع الخاص القطاع العام في توفير الخدمات العمومية والمساهمة في التنمية الاقتصادية، دخلت العديد من الشركات الخاصة ورجال الأعمال في شراكة مع القطاع العام خاصة أن القانون يتيح إمكانية التنازل عن تلك المؤسسات والتي تعتبر من أهم أشكال وأساليب المحفزة للشراكة بين القطاعين والمنتشرة في العالم.

III-1- توزيع الاستثمارات حسب الشكل القانوني في الجزائر:

بلغ عدد الاستثمارات المصرح بها في الجزائر أكثر من 63 ألف مشروعاً خلال الفترة الممتدة من سنة (2002-2017)، وتمثل المشاريع المشتركة بين القطاع العام والخاص 0,1% من إجمالي الاستثمارات وبقيمة مالية تقدر بـ 4518 مليار دينار جزائري. والجدول الموالي يوضح حجم الاستثمارات في الجزائر وتوزيعها ومساهمتها في التوظيف.

جدول رقم (03): توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب الشكل القانوني (2002-2017).

نوع الاستثمار	المشاريع		الحجم (مليار دينار)		التوظيف		نسبة من إجمالي الناتج المحلي (%)
	العدد	%	القيمة	%	المنصب	%	
الخاص	61926	98,8	8570,379	88,2	1050246	94,5	4,46
العمومي	1197	1,1	4518,781	10,7	131914	4,9	2,35
المختلط	112	0,1	1211,505	1,0	49434	0,7	0,63
المجموع	63235	100	14300,664	100	1231594	100	7,45

Source : (Agence Nationale de Développement de l'Investissement, 2018).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاستثمارات المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص ضعيفة جداً مقارنة بالمشاريع الخاصة التي تمثل قيمتها خلال الفترة (2002-2017) نسبة 88% من إجمالي تكلفة الاستثمار، بينما تمثل قيمة الاستثمار العام في نفس الفترة 10% من إجمالي، وهي نسبة متوقعة بالنظر إلى خصوصية معظم المؤسسات العمومية بعد سنة 1995 وفسح المجال أمام القطاع الخاص في الإنتاج وإنشاء المشاريع لتلبية مبادئ الاقتصاد الحر وتماشياً مع الأنظمة الرأسمالية السائدة في العالم. ولم تختلف مؤشرات التوظيف عن المؤشرات السابقة من حيث نسب المساهمة، فالقطاع الخاص يوفر أكثر من 94% من إجمالي المنصب التي توفرها الاستثمارات في الجزائر، بينما خلقت الاستثمارات المشتركة بين القطاع العام والخاص 49 ألف منصباً ونسبة 0,7% من الإجمالي.

أما عن دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في التحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر، فالملاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة الاستثمار المشترك بين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت 0,63%، وهي نسبة أعلى من المستوى المحقق في العالم الذي بلغ 0,34% في العالم سنة 2017 مما يعطي مدلولاً أكثر وضوحاً من المؤشرات السابقة حيث أن نسبة الشراكة في الناتج المحلي تقريباً ضعف ما هو موجود في العام ويشير إلى سعي القطاع العام لتعزيز أكثر دور القطاع الخاص في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتفعيل التنمية الاقتصادية.

III-2- توزيع الاستثمارات حسب الشكل القانوني في الجزائر:

بلغ عدد المشاريع المشتركة منذ فتح المجال أمام خصوصية المؤسسات العمومية سنة 1995 وإلى غاية سنة 2012 حسب إحصائيات البنك الدولي 27 مشروعاً بقيمة مالية تقدر بـ 6,8 مليار دولار. وقد عرف قطاع الطاقة مثل ما تبين في إحصائيات العالم أكبر حصة الإنفاق الاستثماري المقدر نسبته 53,4% من الإجمالي وقيم 3,6 مليار دولار كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (04) : مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية حسب القطاع (1995-2012).

2012-1995				القطاع
العدد	%	القيمة (مليون دولار)	%	
5	18,5	286	4,2	النقل
6	22,2	3662	53,4	الطاقة
2	7,4	834	12,2	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ITC)
14	51,9	2082	30,3	المياه والمحاري
27	100	6864	100	المجموع

Source: (The World Bank, 1995-2012).

الملاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر تولى كثيراً أهمية لمشاريع الشراكة في قطاع المياه والصرف الصحي حيث احتل هذا المجال المرتبة الأولى من حيث المشاريع التي وصل عددها إلى 14 مشروعاً بقيمة 2 مليار دولار وتعمل نصف مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص في الفترة (1995-2012). وعلى العكس بالنسبة لقطاع النقل وخاصة أنه ثاني قطاع من حيث الأهمية في مشاريع الشراكة بالعالم إلا أنه في الجزائر لم يتحصل على نفس الاهتمام وحصد نسبة 4,2% من إجمالي قيمة الاستثمارات والبالغ عددها 5 مشاريع. والجدول الموالي يوضح أفضل الشركات المستحدثة في إطار الشراكة بالجزائر ونوعها بالإضافة إلى أفضل المساهمات من الشركات الخاصة في عقود الشراكة مع القطاع العام.

نلاحظ من الجدول أدناه أن خمسة شركات من 10 الأوائل المستحدثة في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص بالجزائر توجهت لقطاع الطاقة في الفترة ما بين عام (1995-2012). وقد جاءت شركة ميدغاز (Medgaz Pipeline) على صدارة ترتيب الشركات في الجزائر والتي تنشط في مجال الطاقة (الغاز الطبيعي) ومقرها بولاية عين

تموشت، حيث تم إستحداثها بالشراكة مع شركتين إسبانيتين سنة 2006 وتساهم كل واحدة منهما بـ20% من رأس مال الشركة المقدّر بـ1170 مليون دولار وبعقد يمتد لمدة 20 سنة.

جدول رقم (04) : أفضل الشركات المستحدثة في إطار الشراكة بالجزائر (1995-2017).

أفضل مساهمات الشركات الخاصة (مليون دولار)			أفضل شركات الشراكة المستحدثة (مليون دولار)		
القيمة	العدد	الشركة	القيمة	النشاط	الشركة
551	5	Abengoa (Spain)	1170	الطاقة	Medgaz Pipeline
501	3	SNC Lavalin (Canada)	1150	الطاقة	Shariket Kahraba Hadjret En Nouss SpA
485	2	Algerian Energy Company (Algeria)	562	الطاقة	Sharikat Kahraba Skikda
282	1	Aubadala Development Company (UAE)	468	المياه	Magtaa Desalination Plant
234	1	Iberdrola SA (Spain)	465	الاتصالات	Consortium Algerien des Telecommunications
234	1	CEPSA (Spain)	400	الطاقة	Kahraba SpA
233	1	Egypt Telecom (Egypt)	369	الاتصالات	Djezzy GSM
233	1	Orascom (Egypt)	350	الطاقة	Hassi R'mel Solar
220	2	Hyflux (Singapore)	250	المياه	Mostaganem Desalination Plant

Source: (The World Bank, 1995-2017).

IV - النتائج:

من خلال هذه الدراسة؛ من أهم النتائج المتوصل إليها أن الشراكة بين القطاع العام والخاص عبارة عن عقد أو اتفاق مبرم بين القطاعين يلتزم بموجبهما القطاع الخاص بتقديم خدمات أو مشاريع تتعلق بالنية التحتية لخدمة الصالح العام، وتختلف هذه العقود وتأخذ عدة أشكال وتدرج فيها مسؤولية الدولية من المسؤولية الكاملة في التمويل وتحمل مخاطر الاستثمارات إلى البيع الكامل؛ أي الخصخصة. كما تصنف عقود الشراكة وفقاً لأدوارها الخمسة النموذجية وهي التصميم والبناء والتشغيل، والصيانة والتمويل).

وبعد دراستنا لدور الشراكة بين القطاع العام والخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية تبين لنا أن لهذه الشراكة أهمية كبيرة في تفعيل التنمية الاقتصادية من خلال توفير التمويل للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف العبء عن القطاع العام. كما توصلنا من هذه الدراسة أن الشراكة بين القطاعين تعرف نمواً كبيراً خاصة في دول شرق آسيا والباسفيك وبقية الصين واندونيسيا وغيرها من الاقتصاديات النامية التي تعتبر الشراكة من الاتجاهات الحديثة لتطوير اقتصاداتها الوطنية وخاصة في قطاع الطاقة والنقل.

أما بالنسبة لواقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع في الجزائر؛ توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الشراكة بين القطاعين لا تزال بعيدة عن الأداء العالمي نتيجة غياب الإطار القانوني لتنظيمها وأيضاً عدم إستقرار بيئة الأعمال التي تشجع مساهمة القطاع الخاص في مشاركة القطاع العام في التنمية الاقتصادية.

ولم تختلف نتائج هذه الدراسة عن نتائج الدراسات السابقة التي تم ذكرها سابقاً، حيث اتفقت مع ما توصلت إليه تلك الدراسات بأن للشراكة بين القطاعين العام والخاص أهمية كبيرة في تعزيز التنمية الاقتصادية وخاصة في تعزيز

وتعيل مشاريع البنية التحتية وأيضا في مجال توفير التمويل وتوزيع المخاطر المتعلقة بالاستثمارات. كما أبانت الدراسة على أن الدول المتقدمة تسعى في الفترة الأخيرة وخاصة مع بداية القرن الواحد والعشرون إلى توفير كل الآليات والبيئة المحفزة لتشجيع عقود الشراكة بمختلف أشكالها من أجل خلق ديناميكية جديدة لتحقيق التنمية.

V - الخلاصة:

بعد النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة؛ نصل إلى خلاصة مفادها أن الاستثمار من بين أهم الأساليب أو المداخل المعترف بها عالميا في دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية، إلا أن مشكلة التمويل خاصة في مشاريع البنية التحتية التي تتطلب موارد مالية كبيرة لا يمكن أن تتحملها الدولة لوحدها فرض نموذجا أو اتجاهها جديدا مبني على عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص يهدف من خلال إلى إشراك هذا الأخير في التنمية الاقتصادية وذلك بتشييد وبناء المرافق العامة وتقديم الخدمات العمومية مع الحصول على امتيازات وعوائد تختلف صيغتها حسب أشكال عقود الشراكة.

أما بالنسبة للجزائر؛ فإن واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال الاستثمارات المتعلقة بالبنية التحتية يشير إلى تأخر كبير في خلق هذه الشراكة التي عرفت الإعلان الرسمي عنها مع منتصف التسعينات من القرن الماضي بعد إصدار قانون الخصخصة الذي جاء تحت ضغط صندوق النقد الدولي وشروطه من أجل منح قروض للجزائر نظير الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها. كذلك الوفرة أو الطفرة المالية التي مرت بها الجزائر مع بداية القرن الواحد والعشرون نتيجة ارتفاع أسعار البترول ساهمت في عدم تفعيل عقود الشراكة بين القطاعين واعتماد الدولة على مواردها في تمويل مشاريع البنية التحتية مما تسبب في إهدار كبير للموارد المالية التي كان من الأفضل استغلالها في مشاريع أخرى خاصة المشاريع المنتجة.

VI - التوصيات:

- ومن أجل تعزيز دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر خاصة في مجال إنشاء مشاريع البنية التحتية وتقديم الخدمات العمومية نقترح ما يلي:
- إعادة النظر في قانون الاستثمار وتكييفه مع المتطلبات الحديثة للتنمية خاصة في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص ونسب المساهمة في رأس المال.
 - توفير بيئة الأعمال المحفزة للشراكة مع القطاع الخاص من خلال وضع إطار تنظيمي وقانوني خاص بالشراكة بين القطاعين يوضح مختلف الأساليب المتاحة والمراحل التي تمر بها.
 - منح إمتيازات جبائية للقطاع الخاص المستثمر في القطاعات منخفضة العائد خاصة في مجال معالجة المياه والصرف الصحي وأيضا تخفيض الاستثمارات في الطاقة المتجددة.
 - إنشاء مجلس أو هيئة إدارية خاصة بمتابعة ومراقبة المشاريع المشتركة وتقديم الدعم الفني ولوجيستكي للقطاع الخاص للرفع من أداء وكفاءة تلك المشاريع.
 - وجوب الاستفادة من النماذج الناجحة في العالم خاصة تجربة الصين الشريك الاستراتيجي للجزائر من خلال عقد شراكات في القطاعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل وتوفير التمويل الخارجي في ظل الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

VII – آفاق الدراسة:

تنبثق عن هذه الدراسة العديد من الآفاق البحثية التي يمكن أن تكون أرضية لدراسات علمية أخرى تساهم في تعزيز الجانب المعرفي عن الشراكة بين القطاع العام والخاص وأيضاً تتطرق إلى جوانب محددة عن أساليب الشراكة بالإضافة إلى دراسة تجارب دولية مختلفة تستفيد منها الجزائر. و من بين هذه الآفاق نذكر ما يلي:

- دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في تعزيز التنمية السياحية بالجزائر.
- أهمية مناخ الاستثمار في تحفيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالجزائر (دراسة حالة دول المغرب العربي).
- اثر الشراكة بين القطاع العام والخاص على جودة الخدمات العمومية في الجزائر (دراسة حالة خدمات النقل).

قائمة المراجع:

1. Agence Nationale de Développement de l'Inves. (2018, 06). *Bilan des déclarations d'investissement 2002-2017*. Consulté le 05 09, 2018, sur <http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018>
2. Cheong, C., & Macdonald, S. (2014). *The Role of Public-Private Partnerships and the Third Sector in (Conserving Heritage Buildings, Sites, and Historic Urban Areas)*. (T. G. Institute, Ed.) Los Angeles, USA.
3. IMF, I. M. (2004). *Public-Private Partnerships*. Fiscal Affairs Department, Washington-USA.
4. The World Bank. (1995-2012). Retrieved 05 09, 2018, from Database: . . <http://ppi.worldbank.org/data>
5. The World Bank. (1995-2017). Retrieved 05 09, 2018, from Database: <http://ppi.worldbank.org/data>
6. The World Bank. (2002-2017). *Database*. Retrieved 05 09, 2018, from <http://ppi.worldbank.org/data>
7. The World Bank. (2018). *Private Participation in Infrastructure (PPI) 2017*. USA: The World Bank Group.
8. United Nations. (2008). *Guide Book on Promoting Good Governance in Public-Private Partnerships*. United Nations Economic Commission for Europe, Switzerland.
9. Yescombe, E. (2007). *Public-Private Partnerships (Principles of Policy and Finance)* (First edition ed.). London, UK.

10. إسماعيل محمد علي الدباغ العامري، و مهند جميل كاضم. (2018). الشراكة السياحية مع القطاع الخاص مع الإشارة الى تجربة العراق. (الجامعة المستنصرية، المحرر) مجلة الادارة والاقتصاد ، 38 (105)، 332.
11. السعيد دراجي. (2014). عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص آلية فعالة لتمويل التنمية المحلية، الجزائر. (جامعة قسنطينة، المحرر) مجلة العلوم الإنسانية (41)، 313-314.
12. أميمة سعودي. (13 03، 2018). دراسات محلية. تاريخ الاسترداد 09 05، 2018، من <http://www.sis.gov.eg/Story/160487?lang=ar>
13. برناردين أكيتوبي، ريتشارد همينغ، و غيرد شوارتز. (2007). الإستثمار العام والشراكة بين القطاع العام والخاص صندوق النقد الدولي. سلسلة قضايا إقتصادية (40).
14. بلال حموري. (أفريل، 2014). شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي. (المعهد العربي للتخطيط، المحرر) سلسلة جسر التنمية .
15. حسين إسماعيل إسماعيل، و رجب العشماوي شكري. (2014). قضايا اقتصادية معاصرة. مصر: الدار الجامعية.
16. حكومة دبي. (2010). الشراكة بين القطاع العام (الحكومة)، والقطاع الخاص (PPP). دائرة المالية، الإمارات العربية المتحدة.
17. خليل داوود. (2017). الشراكة بين القطاع العام والخاص: حان وقت التنفيذ. لبنان: لبيان بوست.
18. عبد القادر علي علي. (2008). الديمقراطية والتنمية في الدول العربية. (المعهد العربي للتخطيط، المحرر) سلسلة اجتماعات الخبراء ، 27.
19. محمد أشرف خليل حمدونة. (2017). العوامل المحددة للشراكة بين القطاع العام والخاص ودورها في النمو الاقتصاد الفلسطيني. (كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، المحرر) فلسطين: ماجستير في إقتصاديات التنمية.
20. منى يونس حسين، و إسراء سعد فهد. (2018). دور الإستثمار السياحي في تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص بالعراق. (الجامعة المستنصرية، المحرر) مجلة الإدارة والاقتصاد ، 41 (114)، 19.